الفصل الأول

تحديات القرن الحادى والعشرين
التى تواجه مناهج وبرامج التعليم

❖ تحديات القرن الحادى والعشرين .

أول : التطور التكنولوجى (الثورة التكنولوجية) .

ثانيا : المعلوماتية .

ثالثا : العولمة .

رابعا : مشكلة الموارد المائية .

خامسا : التحديات الاقتصادية .

سادسا : تأثير النفوذ الدولى فى الألفية الثالثة .

سابعا : المنافسة العالمية والاحتكارات الدولية .

ثامنا : التحديات العسكرية .

تاسعا : المشكلات البيئية .

عاشرا : الانفجار السكانى .

حادى عشر : العنف والتطرف والإرهاب .

❖ المقومات الأساسية للزعامة الأمريكية .

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

تحديات القرن الحادى والعشرين
التى تواجه مناهج وبرامج التعليم

يخطو النظام العالمى إلى القرن الحادى والعشرين يقوده ثلاثة متغيرات أساسية هى :

المتغير الأول : ويتمثل فى الثورة التكنولوجية المعاصرة ، وهذه الثورة تحكمها ثلاثة عناصر رئيسة هى الثورة الرقمية التى غيرت صورة العالم بشكل جذرى ، حيث أصبحت المعلومات غزيرة وسهلة الحفظ والتداول والانتقال إلى مسافة بعيدة وبكفاءة عالية . أما العنصر الثانى فهو العولمة ، حيث يمثل البيئة الإنسانية الحاضنة لعملية التطور التكنولوجى التى جعلت من الاعتبارات العالمية والتعاون الدولى فى التخطيط والتمويل احتياجا أساسيا للتقدم التكنولوجى الفعال ، والعنصر الثالث هو استكشاف الكون والتحرك نحو آفاق جديدة .

أما المتغير الثانى : فهو أسلوب إدارة التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن طريق منظومة من الشبكات الممتدة والمعقدة التى تغطى حاليا شمال أمريكا وغرب أوروبا واليابان ودول الباسيفيك ، وتتكون من مؤسسات عابرة للدول والقارات .

أما المتغير الثالث : فيتمثل فى الموضوعات والمجالات الجديدة التى تتناسب مع طبيعة النظام الجديد ، فقد سادت الحروب الباردة والصراعات الإقليمية وسباق التسلح بعد الحرب الكبرى الثانية ، ولكن موضوعات النظام الجديد قد غلبت عليه مشكلات البطالة والتضخم وأسعار العملات وأسواق المال وحوافز التجارة والاستثمار والاتصال العالمى ، وإلى جانب ذلك توجد موضوعات أخرى تزداد أهميتها كل يوم مثل البيئة والتلوث والإرهاب العالمى وجرائم المخدرات واللاجئين والأمراض العابرة للقوميات .

وأشار نايسبت Naisbitt. 1948 إلى الخطوط الأساسية للتغيرات العالمية التى سيتسم بها القرن الحادى والعشرون ومنها :

١- الانتقال من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات .

٢- الانتقال من التكنولوجيا الصناعية إلى التكنولوجيا رفعية المستوى وأبرزها الحواسب الآلية .
٣- الانتقال من الاقتصاد القومى إلى الاقتصاد العالمى .
٤- الانتقال من التفكير على المدى القصير إلى التخطيط على المدى الطويل .
٥- الانتقال من المركزية إلى اللامركزية .
٦- النمو الواسع للمنظمات غير الحكومية والجمعيات التعاونية .
٧- الانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية .

كما صنف جمال أبو الوفا وصلاح توفيق ، ١٩٩٢ متغيرات القرن الحادى والعشرين على متغيرات خارجية تتمثل فى تطور نظم الاتصال ، والثورة العلمية ، والتعاون الدولى ، والتحول فى القيم الأساسية ، والنظام الاقتصادى الجديد ، وسباق التسلح ، ومتغيرات داخلية تتمثل فى تزايد السكان ، والانتقال من التخلف إلى التنمية ، والانفتاح الإنتاجى ، وتعدد الأحزاب ، والسلام .

وحدد أحمد حجى ، ١٩٩٥ التحديات على المستوى المحلى والإقليمى فى تحدى السلام ، وتحدى الديمقراطية، ومحاولات إذابة الوطن العربى فى رقعة أكبر، ومحاولات تقليص الدور المصرى العربى ، مما يحتم ضرورة تطوير التعليم تطويرًا جذريًا وشاملاً لمواجهة التحديات بما يضمن لمصر أن تجد مكانًا لائقًا فى القرن الحادى والعشرين .

كما حدد حسين بهاء الدين ، ١٩٩٧ التحديات التى تواجه الأمة العربية وهى تخطو نحو القرن الحادى والعشرين وتجعل من تطوير التعليم خيارًا استراتيجيًا لا بديل عنه فيما يلى : العالمية ، وثورة التكنولوجيا ، والمنافسة العالمية والاحتكارات الدولية ، وزيادة النفوذ الدولى ، والعنف والتطرف والإرهاب ، والتلوث البيئى ، والانفجار السكانى .

وأكد مهنى غنايم ، ١٩٩٩ أن هناك تحديات وعقبات تواجه العالم بما فيه الوطن العربى وتنعكس على تنمية الموارد البشرية فتعمل على تدنى معدلاتها ، وصنف هذه التحديات إلى تحديات على المستوى العالمى ، وتحديات على المستوى العربى .

ولابد للمناهج الدراسية بالمراحل التعليمية المختلفة أن تواكب هذه التغيرات، لذلك أصبح تطوير المناهج التعليمية ضرورة حتمية تفرضها التطورات الحديثة فى مجـالات المعرفة المختلفة ، ودواعى هذا التطوير عديدة ومتنوعة وترتبط بطبيعة المـستقبل ونوعية المتعلم المراد إعداده لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين والتفاعل بنجاح واقتدار مع المتغيرات السريعة والمتلاحقة ومع الاتجاهات التربوية العالمـية الخاصـة بتطويـر أنماط التفكير والسلوك والتزود بكل جديد ومفيد من المعارف الإنسانية .

وقـد أكدت معظم خطابات السيد الرئيس حسنى مبارك على أن تطوير التعليم المصرى وتحديثه له الأولوية ، باعتباره معبرا للقرن الحادى والعشرين ، ومدخلا لخـريطة العالم الجديدة ، ومحورًا للأمن القومى بمعناه الشامل ومصدرا للاستقرار الداخلـى ، فالتعليم هو القوة التى تواجه التحدى الحضارى ، والتى تواجه التطور التكنولوجـى الهائل ، وثورة المعلومات ، وثورة الاتصالات ، والتعليم هو القاعدة الأساسية لبناء مصر الحديثة .

وأصـبح بناء وتطوير التعليم هو المهمة الرئيسة فى مصر ، وخاصة بعد أن تحـول الصراع الدولى من صراع عسكرى إلى صراع حضارى يعتمد أساسًا على العلـم ، والعلـم لا يمكـن أن يتقدم فى بلد ليس فيه نظام تعليم عصرى ومستنير يسمح بتكوين المواطن الذى يستطيع أن يشارك فى التنمية بمعناها الواسع .

ويـرى جابـر عـبد الحمـيد ، أنه عند تطوير التعليم لابد أن نأخذ بالمدخل الشمولى أو الكونى بمعنى أن نعلم طلابنا فى جميع مراحل التعليم أن يفكروا تفكيرا شـموليا عالمـيا ولـيس تفكيرا محليا ، وأن نساعدهم على أن يشعروا بأنفسهم كمواطنـين مـصريين وعـرب ومسلمين ولكنهم أيضا مواطنون فى عالم صغير ، وهـذا قـد يعنـى أن نـتحقق مـن المفاهيم الجغرافية المحدودة ، ويعتقد بعض الفيـزيائيين بـأن إدراك العالم على أنه مادة صلبة نوع من سوء الإدراك فالجوهر النهائـى للكون قد يكون شعورا ووعيا وهى صيحة جديدة ومخالفة تماما للوضعية المنطقية المادية التى سيطرت على العلوم . وينبغى أن يكون لدى مطورى المناهج أكثـر مـن غيـرهم هذه النظرة العالمية ، أى أن تكون مفاهيمهم عالمية لكون لا حدود له وليس لعالم محدود يتقلص .

ومواكبة المناهج لملامح القرن الحادى والعشرين يستدعى أشكالا منهجية جديدة تأخذ فى اعتبارها هذه الملامح عند تخطيط المنهج وعند تنفيذه لتتحمل بدورها مسئولية إعادة تشكيل الإنسان المصرى للمجتمع الجديد ، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق :

١- أن تتنوع المناهج الدراسية لمراعاة البعد الإنسانى .

٢- إدخال مفاهيم جديدة فى المنهج ، وهى المفاهيم التى ترتبط بالحياة القائمة والقادمة مثل مفاهيم البيئة والمحافظة عليها والصحة والأمن القومى والإدمان والإرهاب والتطرف والوعى السياحى والوعى السياسى والتفاهم الدولى والسلام الاجتماعى والمحافظة على الموارد وصيانتها .

٣- تقليل حجم المواد الدراسية وما تتضمنه من كم المعلومات وزيادة الأنشطة التربوية بحيث يتحقق التوازن بين المعلومات المقدمة والأنشطة التى يمارسها الطالب .

٤- ربط المنهج الدراسى بالبيئة المحلية والمجتمع المحيط بها وتدريب الطلاب على حل المشكلات الاجتماعية .

٥- تركيز المنهج على علوم المستقبل من رياضيات وعلوم ولغات أجنبية وتكنولوجيا .

٦- التأكيد على المتعلم كهدف للعملية التعليمية والنظر إليه من زاويتين ، الأولى زاوية الاستثمار فيه باعتباره العنصر البشرى فى عملية التنمية ، والزاوية الثانية هى زاوية المستقبل باعتباره سيتولى مسئولية إدارة الدولة ومواردها .

٧- أن يتوافر فى المقررات الدراسية الوضوح والتكامل ومساعدة المتعلم على الوصول إلى اكتشاف الحقائق العلمية وتفجير الطاقات الذهنية والعقلية لديهم ، كما يجب أن تنسجم هذه المقررات مع احتياجات خطط التنمية ومع الرؤية المستقبلية لوضع النظام السياسى ومكانته على الخريطة الدولية ، ولا يمكن الوصول إلى هذه الخصائص إلا إذا اتضحت الاستراتيجية التعليمية ووضع هدف كل مقرر دراسى لكل من المعلم والمتعلم معًا .

يتضح مما سبق أن المؤسسات التربوية مطالبة ــ أكثر من أى وقت مضى ــ بإعداد الأفراد ليس فقط القادرين على مواكبة التغيرات المتسارعة فى

كافة المجالات ، بل القادرين على مبادأة التغيرات أو إحداثها ، وإذا كان المعلم هو الركيزة الأساسية للعملية التعليمية فعليه يقع العبء الأكبر فى تشكيل اتجاهات الأفراد على نحو يمكنهم من التأقلم مع التغيرات الراهنة والتغيرات المستقبلية ، وكذلك يمكنهم من توظيف إمكاناتهم العقلية والانفعالية والمهارية من أجل مواجهتها مما يعود بالنفع على أنفسهم ومجتمعهم .

لذا يجب التأكيد على عدم الاكتفاء بالدور التقليدى للمعلم ، لأن عالم القرن الحادى والعشرين لن يكون تقليديًا فى خصائصه وسماته ، كما أنه من المتوقع أن يزيد الاهتمام بالإنسان وبحقوقه وفى نفس الوقت سيكون للإنتاج وجودته قيمة ، كذلك من المتوقع أن يكون القرن الحادى والعشرون أكثر تطورًا وأكثر سرعة فى التغير ، فبقاء الشعوب لا يعتمد كثيرا على الادعاءات أو الأيديولوجيات ، بل سيكون للسلوك ذى القيمة الاجتماعية ، وعلى ذلك فالدور الجديد للمعلم فى القرن الحادى والعشرين هو قيامه بواجبات ومسئوليات جديدة تفرضها المتغيرات والتحديات التى سيواجهها المجتمع فى البناء والتطور .

ويمكن تحديد أهم الأدوار المستقبلية للمعلم لكى يواكب متطلبات القرن الحادى والعشرين فيما يلى :

١- **نقل المعرفة** : تعد معالجة المعرفة وتبسيطها وتوضيحها بمثابة الدور الرئيس والتقليدى للمعلم ، وعلى ذلك فإن طبيعة الدور المعرفى للمعلم سوف تتغير بحيث يكون التركيز على اكتساب الأفراد المعارف المتعلقة بثورة المعلومات ، وكذلك ما يرتبط بهذه المعارف من قيم واتجاهات ومهارات عملية تمكنهم من التعامل مع معطيات هذه الثورة وتقنياتها والمشاركة فى مضمارها ، لأن ذلك يعين التلاميذ على فهم الحاضر بتفصيلاته وتصور المستقبل باتجاهاته والمشاركة فى صناعته ، وبذلك يكتسب التلاميذ ثقافة معلوماتية تمكنهم من التعايش فى مجتمع المعلومات .

٢- **الإسهام فى تربية الأفراد وإنماء قدراتهم** : وذلك بتنمية شخصية الفرد إلى أقصى ما تسمح به قدراته واستعداداته وإشباع حاجاته وميوله فى تناغم وانسجام مع مقتضيات ومتطلبات البيئة والمحيط الاجتماعى ، وعليه فإن دور المعلم يتضمن تنمية الإحساس بالمسئولية الفردية وكذلك المسئولية الاجتماعية .

٣- **تهيئة التلاميذ لفهم عالم الغد** : وذلك من خلال حفز التلاميذ على تفهم طبيعة وخصائص المعلومات والتعامل معها والتدريب على تكنولوجياتها وتقبل التغيير فى أنماط العلاقات وأنماط المهن والوظائف ، وتكوين رأى عام لدى التلاميذ يساند ويدعم المعلومات وتطبيقاتها سواء على المستوى الفردى أم على مستوى المؤسسات التعليمية تحقيقًا لتسريع عمليات تنمية المجتمع الشاملة .

٤- **تحقيق التعلم الذاتى** : يتمثل دور المعلم فى التعلم الذاتى فى تشخيص قدرات المتعلمين وميولهم واتجاهاتهم بهدف توجيههم ومساعدتهم على اكتساب المهارات الأساسية اللازمة لحل المشكلات ومواجهة المواقف الجديدة بما فى ذلك مساعدتهم على اكتساب مهارات استخدام المكتبة ومصادر المعلومات .

٥- **تنمية الإبداع** : تقع على عاتق المعلم توظيف التقنيات التربوية فى بناء الشخصية المبدعة التى تتابع الجديد وتؤثر فيه وتجد لنفسها مكانًا فى عالم الإبداع .

٦- **الدعوة إلى السلام** : على المعلم كقدوة أن يشعر المتعلم بالأمان والحب والتقدير لذاته وللآخرين ، وينمى لديه الاتجاه الإيجابى نحو العيش فى سلام مع كل زملائه تمهيدًا للعيش فى سلام مع جيرانه وأقرانه ومجتمعه الصغير والكبير .

٧- **تحقيق الضوابط الأخلاقية** : ففى القرن الحادى والعشرين يغمر المجتمع بفيضان من المعلومات التى لا يستطيع الإنسان أن يتعامل معها إلا بضوابط أخلاقية تمنع أو تقلل دون وقوع أضرارها ، فالمعلومات أيًا كانت هى مزيج من الخير والشر ، وعندما يكون حجم المعلومات معقولاً فإن المجتمع يستطيع بأجهزته ومؤسساته عامة والمدرسة خاصة أن يتعامل مع هذه المعلومات بما يقى المجتمع من شرورها .

التدريس وتحديات القرن الحادى والعشرين :

يأتى القرن الحادى والعشرون بتحديات لا يستهان بها لدول العالم بصفة عامة وللمنظمة العربية ومصر بصفة خاصة ، لا شك أنها ستكون من نوع مختلف عن تحديات القرن العشرين وهذه التحديات الدولية والإقليمية والمحلية تجعل من تطوير التعليم بجميع مراحله خيارا استراتيجيا لا بديل عنه ، ونظرًا لأن تطوير

التعليم فى مصر ـ شكلاً ومضموناً ـ يتخذ ملامحه الأساسية من طبيعة تلك التحديات التى تواجهها مصر حاليًا ومستقبلا ، لذلك يلزم تحديد تحديات القرن الحادى والعشرين التى ستواجه تدريس الجغرافيا والتى يجب أن يكون معلمو الجغرافيا قبل الخدمة على وعى وفهم لها مما يمكنهم من تدريس تلك التحديات لطلابهم مستقبلاً .

وسوف نستعرض فيما يلى بعض هذه التحديات .

أولاً : التطور التكنولوجى (الثورة التكنولوجية) :

مع تسارع التحولات فى عالمنا اليوم ، لا يكاد يفيق المرء من تسمية جديدة للعصر ، حتى يدهمه وابل غزير من تسميات أخرى . ويطلق البعض على عصرنا الحالى اسم العصر " التكنترونى " ، أى التكنولوجى الإلكترونى ، والموجهة الثالثة ، أو تحول القوة ، والمعلومات وما بعد الحداثة .

وتتطور الثورة التكنولوجية الحديثة تطورا سريعا فى جميع المجالات ، فقدرة أى " كمبيوتر " صغير تتضاعف أربعة آلاف مرة كل عشر سنوات بنفس الحجم ، كما استطاع العلماء اكتشاف بعض الترانزستورات " الصغيرة التى يمكن تجميع مائة مليون إلى بليون منها فى شريحة صغيرة الحجم ، وأصبح من المتوقع فى القريب المنظور ـ فى ظل التطور الموجود ـ إمكان تخزين كل كتاب أو صحيفة أو مستند تم إصداره حتى الآن ، على شريحة فى حجم بطاقة ائتمان صغيرة .

وأصبحت التكنولوجيا فائقة الصغر ، مدخلا هائلا إلى العلاج الطبى ، بحيث نستطيع أن ندخل الآلات فائقة الصغر فى مجرى الدم ، لتصلح أوعية أو شرايين ، أو لتقوم بتدمير بعض الخلايا السرطانية المريضة ، أو لتجرى عمليات جراحية فى أماكن لم يكن إجراء عمليات جراحية فيها متاحا . وقد أصبح من الممكن فى ظل هذه التطورات ـ وفى إطار اكتمال الخريطة الجينية للإنسان Human Genome ـ أن يصل عمر الإنسان فى مرحلة ما فى القرن القادم إلى ضعف العمر الحالى .

لقد أدت التكنولوجيا الجديدة إلى خلق عصر الاتصال العالمى للجنس البشرى ، فقضت على المسافات وهى أدوات تشكل مجتمعات الغد ، التى لن

تشترك مع أى نموذج من نماذج الماضى فى أية خاصية . ويمكن أن تتاح وتنتقل أكثر المعلومات حداثة ودقة لأى فرد فى أى مكان فى العالم ، وكثيرا ما يتم ذلك فى الزمن الحقيقى وتبلغ أقصى بقاع الأرض . وسوف تجعل وسائل الاتصال التفاعلية ووسائطه فى الإمكان فى فترة وجيزة لا أن ترسل المعلومات وتستقبل فحسب ، بل وأن تشرك الناس فى الحوار والنقاش ونقل المعلومات والمعرفة دون تقيد بمسافة أو مكان أو زمن تشغيل .

ويفرض علينا التقدم العلمى الحالى احترام التكنولوجيا المتقدمة واستعمالها وتطبيقاتها وفى نفس الوقت حماية المجتمع من سيطرتها على الحضارة والثقافة ، وهذه مشكلة يعانى منها اليوم المجتمع الغربى ، وهى ظاهرة يطلق عليها سيطرة التكنولوجيا على الثقافة والحضارة وأدت إلى مشاكل اجتماعية وأسرية وأخلاقية ومجتمعية ، كالتفكك الأسرى ، والانحلال الأخلاقى ، وتفشى العنف والجريمة ، والإدمان ، وحتى الانتحار بعد الوصول إلى اليأس الكامل ــ فى بعض الأحيان ــ من جانب البعض .

كذلك تشهد الأسرة مع هذه الثورة التكنولوجية تطورات غير متوقعة وتغيرات شتى ، مما أدى على ظهور نمط جديد من الحياة يفتقد عوامل الاستقرار والألفة ، بحيث لا يتوافر الوقت اللازم للاستمتاع بروح الأسرة ، بل لقد ظهرت العلاقات العابرة والاتجاه إلى الاستمتاع دون تورط علاقات مستديمة ، وأصبح هذا هو نمط الحياة الذى يفضل كثير من هؤلاء الرحالة أن يستبدلوه بالعلاقات الأسرية التى نشأنا على احترامها والتمسك والاعتداد بها .

ثانيا : المعلوماتية :

يتسم العصر الذى نعيش فيه بتزايد الاعتماد على المعلومات بصورة أو بأخرى ، ويطلق البعض عليه " عصر المعلوماتية " . والمعلوماتية بما تتيحه من تبادل المعارف والخبرات وتفاعلها سوف تجعل تسارع الاكتشافات العلمية والابتكارات التكنولوجية متزايدًا مع بداية القرن الحادى والعشرين ، وسوف يكون التغير أساسيا مما يجعل الفجوة بين من يبدع ومن لا يستطيع أن يبدع فى اتساع مستمر .

ويرى "لانكستر" أننا مقبلون على " مجتمع بلا أوراق " يعتمد على أنظمة

آلية للمعلومات حيث أصبحت الموسوعات والمعاجم والأدلة والفهارس المخزونة آلياً فى متناول الإنسان .

ويؤكد " ألفن " وهايدى توفلر ، ١٩٩٥ أن الانتفاضة الضخمة التى تحدث فى قاعدة المعلومات فى العصر الحالى هى التى تفسر ظهور اقتصاد الموجة الثالث، فقد أصبحت المعلومات والمعرفة هى المورد الرئيس لأى اقتصاد متقدم ، لأنها تقلل الحاجة إلى المواد الخام والعمالة والوقت والمكان ورأس المال وبقية المدخلات .

وقد ظهر مفهوم المعلوماتية الجغرافية Geomotics وهى كلمة مركبة من كلمة جغرافيا ومعلوماتية informatics التى تضم فى إطارها كل آفاق العلوم المتخصصة فى بيان الوضع المكانى للظواهر . نظرًا لأن كثيرًا من فروع العلوم تدور حول هذا الوضع ، الذى يوصف بأنه مسألة معقدة لهيكل ذى تشكيل جيد وواضح . ويؤكد أحد تعريفات المعلوماتية الجغرافية أنها تتضمن مبادئ وفنيات وتكنولوجيًا ، واستقبال البيانات وتخزينها وتداولها ومعالجتها ، وعرضها والوصول بناء عليها إلى معارف جديدة عن مكان وزمان الظاهر .

وتتساوى أهمية المعلوماتية الجغرافية بالنسبة لعلم الجغرافيا مع أهمية المناهج الرياضية الإحصائية ومنهجيات علم الخرائط ، والاستشعار عن بعد ، وغيرها مما يتعمق فى كل من العلوم الأرضية والعلوم الاجتماعية التى تتناول الظواهر الزمانية المكانية ، والجيولوجيا وعلم التربية والاقتصاد ، بما فيها الجغرافيا ، وتعد نظم المعلومات الجغرافية الأداة التى تستخدمها المعلوماتية الجغرافية .

وقد ظهر فى مجال الجغرافيا عدد من النظم الخبيرة والتى تعد من " نظم الذكاء الاصطناعى " التى تستخدم معارف محددة بالنسبة لموضوع معين لحل مشاكل ناشئة فى هذا الموضوع ، تماما مثل إجراء حوار مع شخص يقدم المعلومات اللازمة عن تساؤل معين ، فبينما ينطوى التشغيل بالحاسب الآلى عادة على معالجة البيانات فإن الموضوع أو المعنى المقصود الذى يفهمه المختص بالأمر ، بمجرد تقريره كتابة برامج قادرة على تحليل مدلولات (أو معانى) البيانات الموظفة لذلك ، يصبح الرجوع إلى الأسس التى بنيت عليها المعارف ضرورة .

فوائد النظم الخبيرة فى الجغرافيا :

- تساعد النظم الخبيرة فى عملية رسم الخرائط على تحديد خط الرموز ومقياسها
- تساعد على الانسجام الجمالى لتركيب الألوان ومناسبة الرموز والعناوين .
- تعمل على اتساق عناصر الخريطة وإضافة الرموز الجديدة المتفق عليها .
- تعمل على تجنب الأخطاء فى التصنيف والتقسيم ، وتعريف السمات التى تعرضها الخريطة .

الوسائط المتعددة فى الجغرافيا :

ظهرت تقنية الوسائط المتعددة منذ سنين قليلة ، وعلى أساس النشاط البشرى أو بمعنى آخر بناء على الأنشطة البشرية القادرة على إثراء الأعمال المعالجة بالكمبيوتر بموجب الإمكانيات المتاحة لها ، ليس فقط فى إنتاج الخرائط والرسوم البيانية والجداول ، ولكن أيضا فى إنتاج الصور الملونة ، والصور الحقيقية المجسمة ، وشرائح رسم الخرائط ، وغيرها من الأفلام ، وكذلك بصحبة شكل من الموسيقى ، والصوت الممثل للنص وغير ذلك .

فالوسائط المتعددة توصف بأنها مبنية على التشكيل بالحاسبات ، تجمع بين إمكانيات جمع وتخزين وعرض وتحويل ومعالجة بيانات خاصة بكثير من البيئات ومحددة أو غير محددة بزمان معين .

ثالثا ـ العولمة :

العولمة مفهوم جديد لا يمكن إنكاره ، فهو يرد إلى سيادة الشركات العابرة للقارات التى ستؤدى فى النهاية إلى تحطيم قدرات الدولة القومية ، وإلى تعظيم النزاعات الداخلية فى نطاق الدولة الواحدة لإضعاف مقاومتها لسيادة السوق العالمى .

فلم يعد الإنتاج رأسيًا داخل المصنع فى دولة واحدة ، بل توزعت أجزاء السلع إلى أنصبة مختلفة تنتجها دول متعددة . ويمكن القول على سبيل الإيجاز إن العولمة تعنى مصنعا عالميا واحدًا ، وسوقا عالمية واحدة تهيمن عليه تلك

الشركات الهائلة العابرة للقارات ، وما يسمى بالقرية العالمية هو قرية مالية تفتقد علاقات القربة وتقاليدها الإنسانية .

فالعولمة إذن هى غياب البعد الوطنى أو القومى كفاعل مؤثر كما كان الحال فـــى الرأســـمالية السابقة ، فالمؤسسات أو الشركات العابرة للقارات تخترق وحدة الدول القومية . وتقوم بتحطيم قدرات الدول على مواجهة الغزو الجديد الناتج عن قوانـــين السوق ، وتضخيم الصراعات والنزاعات المناوئة للدولة ، مثل المشكلات العنـــصرية والدينية لصالح تفكيك الدول ، وتحويلها إلى دويلات عاجزة أمام سيادة السوق العالمية .

وقـــد برزت ظاهرة العولمة فى السنوات الخمس والعشرين الأخيرة فى أول الأمـــر فى مجال الاقتصاد ، وأدت إلى خلق تنظيمات وقواعد مختلفة للاقتصاد وإلى انفـــتاح الأســـواق المالية مع زيادة سرعة عملها نتيجة للتطورات التى حدثت فى تكنولوجيا المعلومات .

ويـــرى الاقتـــصاديون أن العـــولمة أعـــادت رسم خريطة العالم الاقتصادية وظهـــرت مراكز جديدة ذات نمو اقتصادى مزدهر ونشط وقوى يعتمد على التجارة العالمـــية تقـــع على حافة المحيط الهادى ، وأصبح تقسيم العالم إلى شمال وجنوب أقل وضوحا ، وأنه ينبغى أن تصنف الدول النامية فى هذه الأيام ــ كما يعتقد معظم الملاحظـــين ــ فـــى سلسلة مختلفة من الفئات التى تتباين وفقا للمحك المطبق أو المستخدم فى هذا التصنيف ، وهل يعتمد هذا التصنيف على نصيب الفرد من الناتج المحلى والإجمالى أم على معدل التنمية أم على محركات التنمية البشرية المستقرة التـــى حـــددها البـــرنامج الإنمائى لهيئة الأمم United Nations Development Program ، وبـــصفه عامة فإن العولمة تقضى بأنه ينبغى أن يكون كل قطر قادرا علـــى أن يدعـــى أن لـــه بعـــض المـــزايا الخاصة لكى يشارك فى تنمية العلاقات الاقتـــصادية الدولية ، كما تجعل التباين والتفاوت بين الفائزين والخاسرين فى لعبة التنمية صارخا .

وتميل هذه التباينات إلى أن تتفاقم وتزداد حدة نتيجة جانب آخر من جوانب العـــولمة وهـــو ترســـيخ شـــبكات العلـــم والتكنولوجـــيا التى تربط مراكز البحث بالمشروعات الاقتصادية الأساسية فى العالم أجمع .

ويـرتبط بظاهـرة العولمة أن الجريمة أيضا قد أصبحت عالمية ، فسهولة انـتقال المعلومات والمال عبر الحدود تيسر التجارة غير المشروعة فى المخدرات والأسلحة والمواد النووية ، بل وفى البشر كما تيسر كذلك تكوين وتأسيس شبكات الإرهاب والجريمة .

يتـضح مـن ذلـك أن التعلـيم فى ظل العولمة يجب أن يراعى عديدًا من الاعتـبارات المهمة منها : التركيز على دور التعليم والتدريب فى مواجهة المشاكل المحلـية ، بالإضافة على متطلبات السوق العالمية باعتبارها جزءًا متكاملا وفاعلاً مـع الاقتصاد العالمى ، ومن هنا وجب التركيز على ما يعرف بتعليم المستقبل ، بل ومـا يعـرف بصناعات المستقبل ، هذه الصناعات تعنى : أن من وراءها من أيد عاملـة يجـب أن تكـون ذات مواصفات عالمية ، أى يعنى ضرورة توافر الجودة الـشاملة فـى العنـصر البشرى ذاته ، فالمنافسة السلعية الخدمية تخفى وراءها منافسة عمالية .

رابعا ـ مشكلة الموارد المائية :

تـتفق تقديـرات كثيـرة على أن الربع الأول من القرن الحادى والعشرين سوف يكون مسرحًا لصراعات إقليمية ضارية حول المياه ونزاع على موارد المياه أو كمـا يسميها البعض " حروب المياه " ، وينذر أكثر التقديرات تفاؤلا بعجز كبير فى ميزان الموارد المائية العربية فى عام ٢٠٢٥ يصل إلى حوالى ١٣٢ مليار متر مكعـب بافتـراض معدل ثابت لتزايد السكان وبافتراض الاستخدام الرشيد والكفء للموارد المائية المتاحة والمحتملة . وهو افتراض ضعيف جدًا وقد يكون مستحيلا فى ضوء الواقع السياسى والاقتصادى العربى ، وربما كانت تقديرات العام ٢٠١٠ هـى الأكثر واقعية ، ففى هذا العام سوف يصطدم سقف الاستثمار للموارد المتاحة بـالخط الأحمـر ، ويتـراجع كثيرًا دون خط العوز المائى نصيب الفرد العربى من المياه ، ولن تكون هناك مياه كافية لسد الحاجات الزراعية والصناعية والمنزلية .

وقـد يكون حظ المنطقة العربية من هذه الحروب كبيرًا لأسباب كثيرة أهمها تـزايد الطلـب علـى الموارد المائية فى الدول العربية من ناحية ، ووقوع منابع الأنهـار الكبـرى فى دول غير عربية من ناحية أخرى ، فضلا عن تزايد الأطماع الخارجية فى اقتسام المياه العربية وإعادة توزيعها . ولا يعد نهر النيل استثناء من

هـذا الصراع الذى أخذت تلوح بوادره فى الأفق . فالنيل واحد من الموارد المائية الكبـرى التـى قـد يحـتدم حولها الصراع سواء بين دول الحوض نفسها أم من الأطمـاع الخارجية أيضًا ، ومما أسهم فى تفاقم مشكلة الموارد المائية فى الوطن العربى ما يلى :

١- الاسـتخدام غير الكفء للموارد المائية المتاحة فى الدول العربية لا سيما نظم الرى التقليدى المفرطة فى استهلاكها للمياه .

٢- زيـادة معـدل استهلاك المياه الجوفية ، وتعرض كثير من الخزانات الجوفية للنضوب .

٣- سـحب المـياه الجوفـية الموجـودة فى دولة معينة عن طريق دولة أخرى، والمـثال الـصارخ علـى ذلـك مـا تقـوم بـه إسـرائيل من سحب المياه الجوفـية فـى الـضفة الغـربية وقطـاع غـزة لـصالح المـستوطنات الإسرائيلية .

٤- قـيام بعض دول المنطقة بإجراء تعديلات فى أعالى مجارى الأنهار الأمر الذى يـسبب نقـصًا فـى منسوب المياه فى دول المصب ، كقيام تركيا ببناء سد " أتاتـورك " علـى الجزء التركى لنهر الفرات وما يمكن أن يحدثه من تأثيرات كبيرة على سوريا والعراق اللتين يمر بهما نهر الفرات .

٥- العـوامل الاقتـصادية والديموجـرافية وفـى مقدمـتها بـرامج التنمـية الطمـوحة القائمـة علـى التوسـع الزراعـى واستصلاح الأراضى لا سيما فـى مـصر والأردن والعـراق، فـضلا عـن تـزايد النمو السكانى بمعدلات تفـوق معـدلات الـزيادة فـى عـرض الموارد المائية . ويقرر آلان Alan بـأن الأوضـاع الـسائدة فـى الـشرق الأوسط تتميز بوجود مصالح تقليدية وجماعـات ضـغط ـ معظمهـا مهنـى ـ تمـارس تأثيـرًا غير عادى على الحكـومات مـن أجـل زيـادة التنمـية الزراعية بدرجة تفوق طاقة الموارد المائية .

٦- تفتقد المياه العربية وجود سلطة عليا للإشراف عليها وتنميتها .

الصراع العربى الإسرائيلى على المياه :

إن اهـتمام إسـرائيل بالمياه العربية جزء لا يتجزأ من عقيدتها السياسية ، فيكفـى أن نعرف أن حدود دولة إسرائيل القومية هى فى الواقع حدود مائية " من

النيل إلى الفرات " . ومن ثم لم يكن غريبا أن تكون المياه هى العامل الرئيس المحدد لاختيار فلسطين وطنا قوميًا لليهود . ولا تنحصر نظرة إسرائيل للمياه العربية فى هذا المنظور التاريخى السياسى ، بل تنطلق هذه النظرة من مفهوم متكامل للموارد ومنظور أوسع للأهداف الاقتصادية والجيوبوليتيكة الراهنة والمستقبلة .

ويتركز الاهتمام الإسرائيلى ــ بوجه خاص ــ على المياه الفلسطينية والأردنية ومياه نهر الليطانى فى جنوب لبنان علاوة على أطماع ــ تجهر بها إسرائيل أحيانًا أو تسر ــ فى مياه النيل .

وتتخذ الأطماع الإسرائيلية فى مياه النيل صيغة أخرى تتمثل فى التعاون الإسرائيلى ــ المصرى فى قطاع الزراعة ، الذى تنظر إليه إسرائيل باعتباره نوعًا من التكامل بين الإمكانات المصرية فى المياه والأرض والعمل ، والإمكانات الإسرائيلية فى التكنولوجيا الزراعية والإدارة الحديثة ، لكنه تعاون لا يضع حدا لأطماع إسرائيل المباشرة فى نقل مياه النيل إلى النقب فى شكل مقايضة تنقل بمقتضاها المياه من بحيرة طبرية إلى الضفة الغربية مقابل نقل مياه النيل إلى إسرائيل .

وتصطدم هذه الأطماع برفض مصرى قاطع يرى فى مياه النيل قضية تخرج تمامًا عن مناقشات مجموعة العمل الخاصة بالمياه فى المفاوضات المتعددة الأطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد للسلام .

أزمة المياه فى مصر :

تشارك ثمانى دول أخرى فى أفريقيا فى نهر النيل ، وتقع جميعها جنوب مصر ، ولأن مصر هى دولة المصب وتقع فى شمال أقصى حوض النيل فإنها سوف تتأثر بكل عمل يتم فى أية دولة من الدول الثمانية المشتركة معها فى نفس الحوض ، ويمكن أن يؤثر بشدة فى نوعية المياه الواردة لمصر . وتنبع معظم المخاوف المصرية مما قد تفعله هذه الدول فى المستقبل للاستفادة من مياه النيل، وهذا الاحتمال القائم يسبب قلقًا شديدًا فى مصر حيث يسود لدى الساسة أن هناك احتمالا لصراع دموى بسبب نقص المياه ، ولهذا أعلن الدكتور بطرس غالى وزير الدولة

للشئون الخارجية ساقاً " أن الأمن القومى المصرى والذى يعتمد على مياه النيل تتحكم فيه دول أفريقية أخرى " ، وأن الحرب القادمة فى منطقتنا سوف تكون بسبب مياه النيل وفى ١٩٩٠ نشرت الحكومة المصرية تقارير تفيد أن مهندسين إسرائيليين يعملون فى أثيوبيا لإقامة سد على بحيرة " تانا " منبع النيل الأزرق .

وهكذا فإن مصر سوف تتأثر بأى خطط تضعها أى بلد من بلاد حوض النيل الثمانية الأخرى وخاصة المشروعات المائية فى أثيوبيا والسودان وخاصة أن هناك تفكيرًا تقليديًا منذ أيام الاستعمار الإنجليزى يعد بحيرة " تانا وحوض النيل الأزرق " مخزنًا لضمان استمرار سريان النيل إلى مصر فى حين أن التفكير التقليدى الأثيوبى يتضمن الشك فى النوايا المصرية بهذا الشأن .

خامسا ـ التحديات الاقتصادية :

ينتقل العالم الآن من المجتمع الصناعى الذى كان يعتمد على وفرة العدد وقوة العضل إلى المجتمع ما بعد الصناعى ، وهو نظام اقتصادى يعتمد على تقدم العلم وثورة المعلومات ، فبعد أن كان الإنتاج فى ظل الثورة الصناعية يعتمد على اقتصاد الوفرة ، أصبح يعتمد فى ظل الألفية الثالثة على اقتصاد السرعة .

ومن أهم التغييرات التى حدثت ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين تزايد اتجاه العالم نحو التكتلات الاقتصادية ، فهناك منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وكندا والولايات المتحدة والمكسيك (النفتا) ، وهناك دور النمور الآسيوية ، كما ارتبطت دول أوروبا ببعضها بعدد غير عادى من المؤسسات الدولية منها الاتحاد الأوروبى (الناتو) ، المجلس الأوروبى منظمة الأمن والتعاون الأوروبى .

وفى الوقت الذى تسعى فيه الدول على الترابط الاقتصادى على المستوى الإقليمى ، نرى ميلاً نحو العالمية ، فهناك منظمة التجارة العالمية التى حلت محل الجات وما تهدف إليه من ميزة التعامل التجارى دون حاجز أو عائق بحيث تكون هناك مساواة بين الدول فى عمليات التصدير وحركة الأموال ، وتصبح المنافسة هى الأساس والمعيار فى جذب البضائع ورأس المال .

ومن أهم التطورات العالمية التى حدثت فى النصف الثانى من القرن

العشرين النمو الاقتصادى لبعض الدول الأسيوية وما له من تأثيرات على السياسة العالمية .

وقد تقدم الاقتصاد المصرى فى النصف الثانى من القرن العشرين تقدمًا كبيرًا بالمقارنة بالفترات السابقة ، ولكنه فى الوقت ذاته يدخل إلى القرن الحادى والعشرين محملا بأعباء ومخاطر يلزم تعرفها والتغلب عليها ، ومنها تعرض الاقتصاد المصرى لبعض الهزات الاقتصادية ، والتزايد السكانى ، وضعف الإدارة فى مؤسسات الدولة .

وللموقع الجغرافى لمصر أهمية كبيرة فى التنمية الاقتصادية فى المستقبل المنظور نتيجة لصلته المباشرة بالسياسة المصرية التى تجعل من التنمية المعتمدة على التصدير هدفًا أسمى من بين أهدافها القومية .

وسوف يشهد القرن القادم تكنولوجيات مستحدثة وتطويرات كبيرة فى المجال الاقتصادى والمالى ، وتوسعا فى ظاهرة العولمة التى أصبحت واضحة فى مجال المال والتجارة وسوف تعتمد على المجالات الاجتماعية والإنسانية والحريات، ولا شك أن تنمية القدرة الإنتاجية للعامل المصرى هى الوسيلة والضمان لكى تحتفظ مصر بمكانتها الاقتصادية فى المستقبل مع التخلص من الآثار السلبية التى تراكمت فى الماضى أو تلك التى ستنشأ لا محالة فى المستقبل مع تطوير المفاهيم والأوضاع والأنشطة الإنتاجية والحضارية فى مختلف أنحاء العالم.

سادسا ـ تأثير النفوذ الدولى فى الألفية الثالثة :

تتعرض الأمة العربية وكل دول العالم لازدياد محاولة النفوذ الدولى بالضغط على القرار الوطنى ، نرى ذلك فى البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، ونراه فى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وفى اتفاقية الجات ، وفى مؤتمرات حقوق الإنسان ، وفى قرارات الأمم المتحدة التى تتعلق بموضوعات معينة ، ونراه فى الرأى العام العالمى ومن يقفون وراءه ، وكل ذلك نراه مؤثرًا فى الإدارة الوطنية لأى دولة من دول العالم .

ومن الأمثلة الدالة على ذلك الضغط الأمريكى المتزايد على كوريا الشمالية لحملها على الإقلاع عن برنامجها النووى وإذعانها فى نهاية الأمر لهذا الضغط

وقبولها لعرض الولايات المتحدة بأن تحل محل المفاعلات النووية ذات الإمكانيات العسكرية ، مفاعلات سلمية من إنتاج كوريا الجنوبية .

ويندرج فى الإطار نفسه الضغط على الصين الذى أدى إلى خضوعها فى النهاية لمطلب الغرب ، وبالذات واشنطن ، لإيقاف مد إيران بقدرات لبناء مفاعلاتها النووية ، ومن ناحية أخرى ، الضغط الدولى الذى وقع عليها قبل وأثناء مؤتمر المرأة كى تخفف من قيودها على حرية التعبير وتقر بحق معارضى النظام فى التعبير عن رأيهم .

ونتيجة لتزايد النفوذ الدولى وتناقص قدرة كل دولة على مراعاة ظروفها الاجتماعية والبيئية والثقافية ، فإن ذلك يؤثر على القدرة التنافسية لأى دولة وعلى إنتاجية المواطن وقوة المجتمع الاقتصادية ، وأيضا ، نتيجة لتزايد النفوذ الدولى ، وتزايد الماديات التى نتجت عن الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات وثورة الاتصالات، فإن المواطن العادى يقل اعتماده على الدولة التى ينتمى إليها .

وذلك فضلا عن أن هناك نوعا من الاستقلال غير المسبوق للأفراد والجماعات يهدد الانتماء الوطنى فى بعض الأحيان ، ومع غلبة الحياة المادية الشديدة ، وسيطرة التكنولوجيا على الحضارة ، وتأثيرها على القيم فى المجتمع . مما نتج عنه ذلك الأثر الأكبر فى زيادة النفوذ الدولى على القرار الوطنى ، وفى طبيعة رأس المال والاستثمار والاحتكارات السائدة الآن ، حيث إن هناك صفات أخرى تتعلق بنوعية رأس المال ومصادره ، فهذه الاحتكارات تهدف إلى تحقيق مصالحها ، وهذا هو أحد وجهى العملة ، أما الوجه الآخر للعملة فيظهر حينما تجد هذه الاحتكارات ظروفا أفضل فى مكان آخر ، حينئذ تنتقل فجأة باستثماراتها من المكان الذى كانت مستقرة فيه إلى المكان الآخر ، وتترك فراغًا وتسبب مشاكل للدولة التى اعتمدت على هذه الاستثمارات الخارجية .

سابعًا ـ المنافسة العالمية والاحتكارات الدولية :

مع زيادة الانفتاح على العالم وتوقيع اتفاقيات الجات فسوف تحكم عناصر المنافسة قوانين السوق خلال المرحلة القادمة ، بحيث تصبح الدولة التى تملك

ميـزة نسبية فى الإنتاج والجودة هى التى تستطيع أن تحكم السوق ، وتحصل على مكونات القوة الجديدة فى العالم .

وتختلف طبيعة المنافسة العالمية حاليا عنها فى القرون السابقة ، حيث كان تصارع الدول على المواد الخام والمستعمرات، أما الآن فإن التصارع بين الدول على الأسواق والمستهلكين . ولذلك من مصلحة الدول المتقدمة أن تقوى أو تدعم الصناعات فى الدول النامية ، حيث تعتبرها أسواقا لتصريف منتجاتها فالمنافسة على مستوى العالم ـ اليوم ـ تقوم على حرية الاختيار ، إذ لا نستطيع فى المستقبل أن نفرض حماية على المنتجات ، إذ إن جميع دول العالم تدخل سوقا واحدة فى تنافس تحكمه القدرة التى يتمتع بها أى شعب ، والقدرات التى يتسلح بها أفراده ، التى تنعكس على إنتاجية المواطن . والمنافسة العالمية والإقليمية فى ظل ثورة الاتصالات ، وفى ظل ثورة المعلومات ، وفى إطار تحرير التجارة ، وتزايد النفوذ الدولى على القرار الوطنى فى أية دولة ، تجبرنا على مواجهة عالم يشكل قرية كونية صغيرة، تخضع لقانون العرض والطلب ، وتشكل سوقا واحدة . والفيصل فى هذا السباق هو القدرة التنافسية لأى بلد فى مواجهة أطراف أخرى ، ولا نستطيع أن ندخل هذه المنافسة إلا بخبرات وقدرات متميزة تنافس الخبرات والقدرات التى يتمتع بها أبناء الدول الأخرى .

ويتصل بتحدى المنافسة تحد آخر يتعلق بالاحتكارات الدولية ، فمصر تحتاج إلى مستثمرين ، وقد طرحت مصر مشاريع كثيرة وطلبت من كل الدول المحبة للسلام أن تقدم المستثمرين . ولكن طبيعة الاستثمارات الموجودة عرضة لاحتكارات دولية ، الأمر الذى يضعف من ارتباطها الوطنى والجغرافى ، وأحيانا الأخلاقى .

ثامنا ـ التحديات العسكرية :

على ضوء المستجدات التى حدثت فى نهاية القرن العشرين خاصة مسيرة التسويات السياسية ـ ومنها ما يحدث فى منطقة الشرق الأوسط وانهيار الاتحاد

السوفيتى ، وظهور ممارسات دولية جديدة فى محاولة للوصول إلى توازن بين الدور المحلى والإقليمى للدول ، ظهرت مصطلحات جديدة للفكر العسكرى ستمارس تأثيرها على الاستراتيجيات العسكرية وشكل وحجم ونوع القوات المسلحة فى مشارف القرن الحادى والعشرين ومن أبرز هذه المصطلحات :

١- **التهديدات الجديدة أو الناشئة** : وهى مجموعة التطورات التى قد تحدث داخل الدولة أو بين دول المنطقة ، والتى تشكل تهديدا كامنا بالرغم من أنها لم تصل بعد إلى حد الخلافات والنزاعات المسلحة مثل : تراكم الأسلحة الحديثة والمعقدة .

٢- **تنشيط الخلافات** : وهى ظاهرة تنتشر بين دول المنطقة خاصة الخلافات الحدودية القديمة والكامنة ، ومحاولة بعض الأطراف احتكار السيطرة على الموارد الطبيعية المشتركة .

٣- **النزاعات العسكرية المستحدثة** : وتنشأ نتيجة لسيادة سياسة توازن المصالح ، وتنوع الأطراف الدولية ذات المصالح الحيوية فى المنطقة والوجود العسكرى الأجنبى ، بالإضافة إلى تصاعد ظاهرة الإرهاب المسلح وهى ظاهرة لا تعرف الحدود الدولية .

إن مشارف القرن الحادى والعشرين سوف تحمل معها عديدًا من المتغيرات ومنها على سبيل المثال :

- التأرجح بين قبول مفهوم الأمن بالتعاون مع الخصوم أو الأمن الجماعى مع الدول التى تشاركنا مصالحنا الحيوية خارج الحدود فى إطار التحالفات الدولية وتحت مظلة المنظمات الدولية أو الإقليمية الجديدة التى يتم التوصل إليها .
- تحقيق توازن استراتيجى إقليمى بشرط التخلص من الأسلحة النووية ، فبمجرد احتكار مخزون نووى يخل بهذا التوازن ويشجع دول المنطقة على امتلاك أسلحة نووية تكتيكية تستخدم فى مسارح العمليات ، وهو أمر بالغ الخطورة .
- عدم السماح بتعاون عسكرى فى مجال الصناعات العسكرية سوى فى إطار البحوث والتطوير لأنظمة تسليح يزمع إنتاجها ، بشرط أن تكون المنطقة قد وصلت إلى سلام مستقر وإلى تبنى مفهوم الأمن بالتعاون .
- إن حماية الأراضى والفضاء الإقليمى والمياه الإقليمية ، بالإضافة إلى حماية المصالح الحيوية المصرية التى تؤثر على الأمن القومى وتقع خارج الحدود

المصرية ، قد تدفع المؤسسة العسكرية إلى أحداث تغييرات فى الهيكل التنظيمى لها خاصة فى مجالات الاقتحام الجوى والقوات المنقولة جوا وبحرا والإمكانات اللازمة لذلك .

- ❖ إن اختيار مصر المشاركة فى توجهات النظام الدولى الجديد ، وإسهامها فى عمليات حفظ وصيانة وإقرار السلام سيغيران من شكل ومهام بعض عناصر المؤسسة العسكرية .
- ❖ إن هذه التغييرات السابقة قد تستلزم ، فى مراحلها الأولى زيادة الإنفاق العسكرى ، ولكن طول الاستخدام سيؤدى إلى خفض غير مباشر للإنفاق . غير أن التركيز على خفض الإنفاق العسكرى يجب ألا يحجب عن أنظارنا المجالات البديلة التى يمكن أن تسهم فيها المؤسسة العسكرية .
- ❖ على الرغم من التحولات الجذرية التى طرأت على العالم ، فإن أدوات وأسلحة الحرب المدمرة لا تزال موجودة ، ويصعب القول بأنها أصبحت لا تهدد العالم بحرب عظمى تالثة .

تاسعا ـ المشكلات البيئية :

يعيش الإنسان فى البيئة ويتعامل مع مكوناتها ، ويؤثر فيها ويتأثر بها محاولا توفير حاجاته الضرورية لبقائه واستمراره ، وفى الماضى كان هناك وفاق بين الإنسان وبيئته بحيث كانت تكفيه مكوناتها ومواردها وثرواتها .

وتدرجت حدة الصراع بين الإنسان والبيئة الطبيعية بمرور الأجيال ، وفى ظل التقدم الحضارى ونمو القدرات البشرية الخلاقة والتطور التدريجى على مر العصور ظهرت الآثار المدمرة على البيئة من جانب ، والإنسان نفسه من جانب آخر ، حيث إن الصراع الجديد من أجل الحياة ثم من أجل تحقيق الرفاهية والرخاء فى المعيشة أصبح يشغله عن الأخطار المحيطة به والتى تهدد أمنه وبقاءه وتهدد البيئة من حوله . وهذا ما أدركته كثير من دول العالم فى علاقة المواجهة بين التحدى البيئى ومستقبل كوكب الأرض .

فالزيادة الكبيرة فى أعداد السكان التى انعكست على البيئة ساعدت فى ظهور عديد من المشكلات مثل استنزاف وإهدار الموارد والثروات الطبيعية وانحسار التربة الزراعية وتدنى خصوبتها وبالتالى نقص الغذاء وزيادة حجم

الفضلات والمخلفات والنفايات كل هذا أدى إلى تلوث البيئة ، وأصبحت ظاهرة تلوث البيئة واضحة المعالم ، فقد اختل التوازن بين عناصر البيئة ولم تعد قادرة على تحليل مخلفات الإنسان أو استهلاك النفايات الناتجة عن نشاطاته المختلفة .

وحقيقة الأمر أن مشاكل البيئة والتنمية ليست جديدة ، كما أن العلاقة بينهما غير جديدة أيضا ، ولكن الجديد هو تراكم دلائل علمية خلال العقد الماضى على أن الغازات المنبعثة من احتراق مصادر الطاقة الكربونية ، تقوم بعمل حجاب عاكس يمنع تسرب الحرارة من الأرض إلى الفضاء ، ومن ثم يرتبط ارتفاع درجة الحرارة العامة للبيئة الأرضية مع تزايد كثافة هذه الغازات وتترتب على ذلك تأثيرات مناخية بعيدة المدى .

والخطورة الناتجة عن ذلك يصعب التنبؤ بتفاصيلها ولكنها تؤثر تأثيرات خطيرة على مناخ الأرض والرياح وسقوط الأمطار وذوبان جليد الدائرة القطبية وارتفاع منسوب المحيطات وإغراق الأراضى المنخفضة مثل دلتا النيل بالإضافة إلى تغيير البيئة الملائمة للثروة النباتية والحيوانية إلى غير ذلك . كما أن بعض الغازات الخاصة مثل الفلوروكلورو كربون والبلاستيكات تسبب تآكل طبقة الأوزون التى تحمى الإنسان من الآثار بالصحة الناجمة عن زيادة الأشعة فوق البنفسجية التى تزيد احتمال الإصابة بسرطان الجلد .

ويؤكد ذلك أن التهديدات البيئية تدعو إلى توحيد المصالح عالميا ولا يزال العالم يتميز بمجموعة من المصالح المتضاربة والتفاوت الهائل فى القوة والثروة والقدرة على التأثير ، فإما أن تكون المشكلات البيئية حافزا يدفع البشرية إلى التغلب على خلافاتها وإما أن تكون سببا إضافيا لاستفحالها .

ومن ثم ، فإن التحدى هو كيفية التعامل مع جميع هذه القضايا المتشابكة وغيرها فى نفس الوقت ، فلم يعد ممكنا معالجة الأنشطة البشرية وآثارها فى وحدات منعزلة ، فما نواجهه ليس أزمات منفصلة : أزمة بيئية وأزمة تنمية وأزمة طاقة ، بل إنها جميعا واحدة فالأيكولوجيا والاقتصاد أصبحا متداخلين فى شبكة معقدة من الأسباب والنتائج .

عاشرا ـ الانفجار السكانى :

تعانـــى الـــدول النامية من مشكلة الزيادة السكانية السريعة التى تعد أخطر المـــشكلات الاقتـــصادية والاجتماعية ، وتظهر آثارها على مستوى رفاهية البشر حاضـــرا ومستقبلا ، وتعددت هذه الآثار فمنها ما يتعلق بالأسرة والصحة والتعليم والخدمات والنقل والمواصلات والبيئة والموارد الاقتصادية .

وبإلقاء النظر على بعض الإحصائيات التى تظهر الخطر السريع لنمو سكان العـــالم يتـــضح أنـــه علـــى الرغم من الانخفاض الضئيل فى معدلات الخصوبة فى العقدين الماضيين ، فإن سكان العالم ــ بحكم نموهم السابق ــ استمروا فى التزايد والتـــضخم ، ولقـــد كانـــوا ٥,٥٧ بليونا عام ١٩٩٣ ، ويتوقع أن يبلغوا وعشرة بلايين عام ٢٠٥٠ .

كما ارتفع العدد المطلق للشباب تحت سن ١٥ سنة بسرعة فائقة من ٧٠٠ مليون فى الخمسينيات من هذا القرن إلى ١,٧ بليونا فى التسعينيات . وهذا يفسر الـــضغط غير المسبوق على أنظمة التعليم وزيادة الطلب عليها ، والذى بلغ أقصى حـــد تستطيعه بل وأحيانا تعدى إمكانية استيعابها . ويدرس فى المدارس فى الوقت الحاضـــر أكثر من بليون من حديثى السن وهم يشكلون خمس سكان هذا الكون ، وهذا فى مقابل ٣٠٠ مليون عام ١٩٥٣ .

ويـــرى جـــاك أتالى ، ١٩٩٥ أنه بحلول عام ٢٠٥٠ سوف يتضاعف عدد السكان فى سن العمل بمقدار ثلاث مرات فى العالم ، كما سيموت مائة مليون طفل دون سن الخامسة من الجوع أو المرض فى كل أنحاء العالم .

كمـــا يعـــد الانفجـــار السكانى أحد أخطر التحديات التى تواجه مصر ، وهى تخطـــو نحو القرن الحادى والعشرين . وبالرغم من التحسن النسبى الذى حدث فى السنين الأخيرة ، فما زال معدل الزيادة السكانية عاليًا بكل المقاييس العالمية .

وهـــذه الزيادة السكانية لها أثر ملموس على التعليم والنظام التعليمى . فهى تعرقل تقدمه ، وتجعل اليوم الدراسى الكامل عدة فترات قصيرة لا تفى بالاحتياجات التعليمية ، فضلا عن تكدس الأعداد الضخمة من التلاميذ .

ومما لا شك فيه ، فإن للتعليم ــ خاصة تعليم الإناث ــ الدور المهم ، الذى قـــد لا يعادلـــه أو يقتـــرب مـــنه دور آخـــر ، فى الارتفاع بالوعى العام ، والتفهم والاقتناع ، بخطورة وأبعاد وانعكاسات المشكلة السكانية .

ومن هنا تظهر أهمية التربية السكانية على كل من المستوى القومى والمستوى العالمى ، لأن التغيرات السكانية تؤثر على نوعية حياة الأفراد والأسر وكذلك الدول والعالم أجمع ، وتسهم التربية السكانية فى نشر الوعى السكانى حول المشكلات السكانية بأبعادها ونتائجها المختلفة .

وقد أكد سايكس وآخرون Sikes and Others, 1993 على أن التربية السكانية يجب أن تؤكد على: احترام الآخرين وخاصة الأفراد من الأجناس الأخرى، تنمية التقدير الذاتى ، تحقيق الرغبة فى التخطيط الأسرى وخاصة فيما يتعلق بالحمل ، النتائج المترتبة على السلوك ، القدرة على مقاومة الضغوط .

كما حدد سايكس Sikes, 1993 ثمانية مجالات لإعادة تنظيم برامج التربية السكانية وهى : الحاجة إلى وجود أهداف واضحة ، زيادة الاهتمام بالمحتوى ، ترتيب المحتويات تبعًا لأهميتها ، وتضمين آراء أولياء الأمور ، مداخل التدريس ، تدريب المعلمين ، قضايا التقويم ، إنشاء المؤسسات الاجتماعية .

حادى عشر ـ العنف والتطرف والإرهاب :

تزايدت فى الآونة الأخيرة ظواهر التطرف والعنف فى المجتمع ، الأمر الذى بدأ يحمل فى طياته مضمونا سلبيا على استقرار المجتمع ، ويمكن ملاحظة زيادة أعداد الشباب المشارك فى هذه الأحداث .

وتزداد خطورة مشكلة التطرف فى المجتمع المصرى إذ ما تبين أن بعض جماعات التطرف قد خططت لاختراق التعليم لتتخذه وسيلة لصياغة عقول الصغار والشباب من أبناء الأمة المصرية وفق الرؤية التى تتبناها .

ولا تقتصر ظواهر العنف والتطرف والإرهاب على دولة بعينها ولكنها انتشرت فى بقاع عديدة من العالم ، وهى ناتجة عن أسباب كثيرة ، أهمها حالة الاغتراب والضياع التى يحس ـ فى إطارها ـ بعض الناس بالحاجة إلى الهروب، طلبا للماضى فى صورة التطرف الدينى ، أو يقومون بالهرب إلى الخيالات فى صورة الإدمان ، أو بالهجرة من أوطانهم هربا أو يأسا ، أو بالتخلص من الحياة ذاتها .

ويمكن مواجهة ظاهرة التطرف من خلال عدة محاور منها : تطوير المناهج وتعديل سياسة القبول بكليات التربية ، وعمل اختبارات قبول دقيقة للمقبولين بهذه

الكليات للتأكد من صلاحيتهم للعملية التعليمية ، وأنهم لا ينتمون إلى هذه الفئات المضللة ، وحتى يمكن سد الثغرة التى يمكن أن ينفذ المتطرفون منها محاولين اختراق العملية التعليمية ، كذلك فإن ملاحقة الفساد وترسيخ القدوة الحسنة والمثل العليا ، هى من أهم دعائم محاربة الإرهاب .

هذا بالإضافة إلى استثمار طاقات الأطفال والشباب فى الأنشطة التربوية ، وتعويدهم العمل الجماعى والانتماء إلى الوطن ، وغرس الأخلاقيات والسلوكيات الحميدة فيهم ، والإعداد الجيد للمعلم من خلال دورات التدريب المستمر للمعلمين، والمعلمات ، وذلك بهدف تنشئة الشخصية السوية القادرة على التصدى للإرهاب على المدى البعيد .

ونظرًا لأهمية الدور الذى يمكن أن يقوم به معلم الجغرافيا فى تدريس التحديات التى تواجه تدريس الجغرافيا فى القرن الحادى والعشرين ، فهناك حاجة ماسة إلى إعادة النظر فى محتوى برامج إعداد معلم الجغرافيا قبل الخدمة بكليات التربية شكلا وموضوعا بحيث يتضمن الخبرات التعليمية التى تساعد الطلاب المعلمين على اكتساب المعلومات المتعلقة بهذه التحديات وتنمية اتجاهاتهم الإيجابية نحوها بما يمكنهم من تدريسها لطلابهم فى مدارس التعليم العام بطريقة فعالة من الناحيتين الكمية والكيفية ، وبذلك يسهمون فى تنمية أجيال على وعى بالتحديات التى سوف تواجههم فى المستقبل المنظور وتكون لديها القدرة على التأقلم وتوظيف إمكاناتها من أجل مواجهتها مما يعود بالنفع عليها وعلى مجتمعها.

والسؤال : الذى يمكن أن يدور فى ذهن القارىء بعد قراءة تحديات القرن الحادى والعشرين التى تواجه مناهج التعليم هو : ما المقومات الأساسية للزعامة الأمريكية ؟

المقومات الأساسية للزعامة الأمريكية :

بانهيار الاتحاد السوفيتى أصبح الجو مناسبًا للولايات المتحدة الأمريكية كى تبسط هيمنتها وتفرض زعامتها على الساحة الدولية ، وهى الزعامة التى تكرست فى أعقاب أزمة الخليج الثانية التى احتكرت الولايات المتحدة دواليب إدارتها ، ففى هذه الفترة بالذات تحدث الرئيس الأمريكى " جورج بوش الأب " لأول مرة عن " بزوغ عصر جديد وزمن السلام لكل الشعوب " ونظام دولى جديد متحرر من الإرهاب .

ويمكـــن إجمال أهم المقومات التى تمتلكها هذه الدولة وتمكنها من ممارسة دور طلائعى على الساحة الدولية فيما يلى :

١- **على المستوى الاقتصادى** : استطاعت الولايات المتحدة منذ فترة الحرب العالمية الثانـــية أن تسيطر على مجمل الاقتصاد العالمى وتتحكم فيه ، حيث تمكنت من بـــناء نظـــام اقتصادى دولى يخدم مصالحها ، من خلال المؤسسات الاقتصادية والمالـــية الدولية التى أفرزها نظام " بريتون وودر " التى تهيمن عليها (٣٠ % مـــن الـــتمويل الخـــاص للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى) وعن طريق حقـــوقها التـــصويتية فـــى هاتين المؤسستين وقدرتها على اختيار رؤسائهما ووجود مقرهما على ترابها .

كمـــا نجحت بتأهيل اقتصادها ليكون أكثر قوة واستقرارًا على الصعيد الدولى ، مـــن حـــيث طاقـــة الإنتاج والمردودية أيضًا واعتماد التقنيات العالية الجودة ، وســـيطرة شـــركاتها العملاقـــة على حركة رؤوس الأموال والاستثمار والتبادل الـــتجارى الدولـــى ، مع الدفع بالقوى الاقتصادية الدولية الكبرى المنافسة لها كالـــيابان ودول الاتحـــاد الأوروبى إلى القبول بالتبادل العالمى وفقًا لشروطها ، هذا بالإضافة إلى تمكنها من اختراق جل اقتصاديات بلدان العالم .

وعلـــى الـــرغم من أن الزراعة لا تسهم سوى بـــ ٢,٥ % من الناتج القومى لهـــذا الـــبلد ، ولا تـــشغل ســـوى ٢,٧ % من الأيدى العاملة الأمريكية ، فإن الـــولايات المتحدة تعد أكبر مصدر زراعى فى العالم وذلك بقيمة تزيد على ٥٠ ملـــيار دولار ســـنويا ، بـــل إن محاصيلها الزراعية تكفى لإطعام نصف سكان الأرض .

ويحـــتل هـــذا الـــبلد موقع الصدارة من حيث صادراته من الآليات التكنولوجية العالـــية الدقـــة التـــى تـــصل إلى حوالى ١٥٠ مليار دولار سنويًا ، فالشركات الأمـــريكية تتحكم فى حوالى ٧٣ % من صادرات الصناعة المعلوماتية وحوالى ٧٥ % مـــن المبيعات المرتبطة بالصناعات الفضائية وصناعة الطيران المدنى والعسكرى .

إن إجمالى الناتج القومى الأمريكى يتجاوز حاليا ٦ تريليون دولار (ألف مليار) وهـــو مـــا يوازى ٢٥ % من إجمالى الناتج القومى العالمى الذى بلغ أكثر من ٢٦ تـــريليون دولار عام ١٩٩٥ . وبالنظر إلى هذه الإمكانيات والقدرات التى

يتميز بها الاقتصادى الأمريكى الذى أصبح مبنيًا على الاتصالات والمعلومات والإعلام والترفيه التى تستثمرها ــ الإمكانيات الاقتصادية ــ الولايات المتحدة فى تثبيت زعامتها الدولية بواسطة سياسة المساعدات الاقتصادية والمالية والمالية والتقنية التى أضحت وسيلة فعالة لتنفيذ سياستها الخارجية ، فإن هذا البلد يمتلك عنصرًا مهمًا يعزز زعامته الدولية ، وخصوصًا أن اقتران التقدم الاقتصادى بالتقدم العلمى والتكنولوجى ، إضافة إلى انتهاء الحرب الباردة وعوامل أخرى بالتأكيد ، جعلت الصراع بين الدول العظمى ينتقل من الجانب الأيديولوجى والعسكرى إلى صراع حول التفوق الاقتصادى .

٢- **على المستوى العسكرى** : تمتلك الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية فى العالم، فهى تخصص ميزانية سنوية ضخمة لاستثمارها فى هذا المجال تصل إلى حدود ٢٧٠ مليار دولار ، أى ما يوازى ٣٠ % من إجمالى الإنفاق العسكرى العالمى والذى يقدر بحوالى ٩٠٠ مليار دولار ، بل إن الإنفاق العسكرى الأمريكى وصل مؤخرًا إلى ما يربو على نصف الإنفاق العسكرى العالمى وعشرة أضعاف الميزانية العسكرية الروسية ، وإلى ما يوازى إنفاق الدول الخمس عشرة الأولى فى العالم مجتمعة فى هذا المجال .

فقد تمكنت هذه الدولة من مراكمة ترسانة عسكرية ضخمة كمًا ونوعًا ، بدءًا بالأسلحة التقليدية ثم النووية وصولا إلى الأنظمة الدفاعية المتطورة والتى ليس بإمكان دول كالصين واليابان وأوروبا وروسيا امتلاكها ، فهى " الأولى من حيث عدد الرؤوس النووية التى تقدر بحوالى ١٥ ألف رأس نووى ، وهى الأولى من حيث عدد الغواصات النووية الذى يقدر بحوالى ٧٠٠ غواصة نووية ، وهى الأولى من حيث عدد القاذفات الاستراتيجية البعيدة المدى الذى يزيد على ٥٠٠ قاذفة استراتيجية ، كما أنها الدولة الوحيدة التى تمتلك برنامج حرب النجوم الذى يوفر للولايات المتحدة دون غيرها من دول العالم ، حماية ضد أى هجوم نووى من الخارج .

هذا مع إصرارها المستمر على تقويض القدرات النووية لخصومها والحول دون استثمار القوى الاقتصادية الكبرى لإمكانياتها الاقتصادية والتكنولوجية فى المجال العسكرى .

ولعل التفوق العسكرى الأمريكى أتاح لهذا البلد إمكانية الانتشار العسكرى

الزجـرى ـ بناء على تدخلات قهرية ـ والودى ـ فى إطار اتفاقات إقليمية أو ثنائـية ـ فـى مختـلف أنحاء العالم (منطقة المحيط الهادى ، منطقة الشرق الأوسـط ، أفغانـستان ، اليابان ، أوروبا من خلال حلف شمال الأطلسى رغم انهيار حلف وارسو ...) فهذه الإمكانيات ـ كما يرى الخبراء ـ تؤهل الجيش الأمريكـى الـذى يـصل تعداده إلى حوالى المليونين ليكون الجيش الوحيد فى العـالم القـادر على خوض حربين فى موقعـن مختلفين من العالم فى الوقت نفسه .

٣- **على الجانب الثقافى** : يظهر أن الهيمنة الأمريكية تحولت من هيمنة اقتصادية وعـسكرية إلى هيمنة ثقافية أيضًا ، فهذه الدولة التى تحققت لها القدرة على اسـتيعاب مختـلف الثقافات والديانات والحضارات فى داخلها على أساس من المـساواة والديمقـراطية ونظـام قضائى مستقل وضمانات دستورية للحقوق والحـريات ، تمـتلك تقنيات وآليات ووسائل متعددة ومتطورة تستغلها بشكل فعـال فـى تمرير وفرض نمط حياتها وقيمها وثقافتها وتكريس استراتيجياتها البعيدة .

والعولمة هى إحدى أهم هذه الوسائل ، فالعولمة الاقتصادية ومن خلال منظمة الـتجارة العالمـية والمؤسسات المالية الدولية والشركات الكبرى تفرض على الـدول نمطًـا اقتصاديًا واحدًا وإلا ستظل هذه الأخيرة معزولة ، بينما العولمة الاجتماعية والثقافية تهدف إلى فرض نمط قيمى وثقافى واحد (حقوق الإنسان ، الديمقـراطية ، الإرهـاب ...) ، فيما تتوخى العولمة العسكرية تحويل حلف شمال الأطلسى من آلية عسكرية إقليمية إلى آلية عسكرية دولية ، مع الحرص علـى الخلـط المقـصود بين الأمن القومى الأمريكى من جهة والأمن والسلم الدوليين من جهة أخرى .

وفـى الـسياق نفسه ، تتحكم الولايات المتحدة فى حوالى ٨٠ % من الصور المبـثوثة فـى العـالم ، وداخل الاتحاد الأوروبى تمثل نسبة الأفلام الأمريكية المعروضـة ٧٥ % مما يعرض فى دور العرض ، فيما نجد ٥٣ % من المواد المقدمـة فى قنوات التليفزيون الأوروبية البالغ عددها حوالى خمسين قناة غير القـنوات المـشفرة هى مواد أمريكية أيضًا ، كما تهيمن هذه الدولة أيضًا على الأخـبار والمعلـومات المتداولـة ، فالمؤسسة الصحفية الأولى فى العالم هى

" الأسوشـيتد بـرس " الأمريكية التى تزود بالأنباء والصور ما يناهز ١٦٠٠ صـحيفة يومية و ٥٩٠٠ محطة للراديو والتليفزيون فى مختلف أنحاء العالم ، بالإضـافة إلـى أن ٩٠ % من مواقع شبكة الإنترنت هى مواقع أمريكية ، كل هذه العوامل أسهمت إلى حد بعيد فى انتشار النموذج الأمريكى لنمط العيش فى مختلف أرجاء العالم ، بل هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك ليؤكد أن الإمكانيات التى يمتلكها هذا البلد فى مجال جمع ومعالجة وتوزيع ونشر المعلومات تؤهله لأن يكون أحد المرشحين الأوائل لقيادة العالم فى القرن الحادى والعشرين .

٤- **على المستوى السياسى** : علـى مـستوى الحضور الدبلوماسى والسياسى على الـساحة الدولـية فهو حضور فعال منذ نهاية الحرب الباردة ، تعزز مع حرب الخليج الثانية وتأكد فى عدة أزمات وقضايا دولية عديدة أخرى ، فكل العوامل السابق ذكرها أسهمت بشكل كبير فى تعزيزه ، وأتاحت لها القدرة على التدخل فى المناطق النائية ، وضبط بؤر التوتر الخطيرة واحتواء الأنظمة والجماعات الدولـية المعادية لمصالحها ، واحتكار إدارة أزمات دولية تنطوى على مصالح اسـتراتيجية لهذا البلد (حرب الخليج الثانية ، مشكلة الشرق الأوسط ، أزمة البوسـنة والهرسـك ، المشكلة الصومالية ، أزمة " لوكربى " قضية هاييتى ، التدخل فى أفغانستان ٢٠٠١ ، العدوان الأخير على العراق ...)

وإضـافة إلى استغلال هذه الدولة لإمكانياتها الذاتية والاقتصادية والتكنولوجية والعـسكرية والثقافـية فى مجال إدارة الأزمات التى تدخل ضمن استراتيجياتها مـن خـلال الـسبل الـودية والزجـرية بـشكل انفرادى ، فإنها تستغل أيضًا المؤسـسات الدولـية والإقليمية لخدمة مصالحها فى هذا الشأن ، فبخصوص القـضايا ذات الأبعاد والخلفيات الاقتصادية فإنها تستثمر إمكانياتها وثقلها داخل صـندوق الـنقد الدولـى والبنك الدولى وتسخر شركاتها العملاقة لذلك ... أما بخصوص القضايا السياسية فإنها تستغل ثقلها داخل مجلس الأمن الدولى الذى تتمتع داخله بحق الاعتراض والعضوية الدائمة ، مع ممارسة سياسة الترغيب والتـرهيب فى مواجهة الأعضاء الدائمين فى هذا الجهاز ، واستصدار قرارات مـنه فـى الصدد نفسه ، بالشكل الذى يتيح لها إضافة طابع الشرعية الدولية علـى سـلوكياتها التعـسفية أحـيانًا ، كما تستغل فى الوقت نفسه الإمكانات العـسكرية التـى يتيحها لها حلف شمال الأطلسى ، خاصة بعد أن بوأت نفسها

مكانة راعية السلام الدولى واعتبرت وصرحت علناً أن الأمن القومى الأمريكى هو بمثابة أمن عالمى .

إن الولايات المتحدة مصرة كل الإصرار على إطالة عمر إمبراطوريتها ، ولذلك فهى تحاول تأبيد زعامتها للعالم بكل الوسائل والطرق ، إلى حد الإساءة أحياناً لشعوب وأمم أخرى ، والظاهر أن هذه الإمكانيات الفريدة التى اجتمعت وتوافرت لهذه الدولة من مقومات عسكرية وسياسية وثقافية واقتصادية مدعمة بقدرات تكنولوجية هائلة وإمكانيات بشرية مدربة ومتطورة مستندة على مؤسسات سياسية وقانونية داخلية قوية وفعالة ، إضافة إلى الإمكانيات الإعلامية الواسعة والمؤثرة ، هى التى كانت وراء حضورها الدولى الفاعل وانفرادها بالشؤون الدولية بمختلف تجلياتها .

obeikandl.com

مراجع الفصل الاول

أولا المراجع العربية :

١. إبراهيم رزق وحش (١٩٩٧) : فعالية برنامج مقترح فى الدراسات الاجتماعية فى تنمية التوجيهات المستقبلية لطلاب المرحلة الثانوية ، رسالة دكتوراه ، جامعة المنصورة ، كلية التربية .

٢. أحمد حجى (١٩٩٥) : " التحديات الخارجية والتعليم " ، المؤتمر العلمى الثالث لكلية التربية جامعة حلوان ، " التعليم وتحديات القرن الحادى والعشرين " .

٣. آلان ، د.ج . (١٩٩٠) : الموارد المائية فى الشرق الأوسط : القضايا الاقتصادية والاستراتيجية ، الباحث العربى ، العدد .

٤. ألفن وهايدى توفلر (١٩٩٥) : نحو بناء حضارة جديدة ــ سياسات الموجة الثالثة ، تلخيص وتعليق المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة : وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .

٥. السيد محمد السايح (١٩٩٧) : " الكفايات اللازمة لمعلم العلوم فى ضوء متطلبات مقترحة لتدريس العلوم بمراحل التعليم العام (رؤية مستقبلية) "، المؤتمر العلمى الأول للجمعية المصرية للتربية العلمية، الإسكندرية : ١٠ ــ ١٣ أغسطس .

٦. جابر عبد الحميد جابر (١٩٩٧) : " التعليم وتحديات القرن الحادى والعشرين " ، بحيث مقدم إلى مؤتمر تربية الغد فى العالم العربى ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة كلية التربية ، الجزء الأول .

٧. جاك ديلور (١٩٩٨) : التعليم ذلك الكنز الكامن ــ تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادى والعشرين (تعريب : جابر عبد الحميد جابر) ، القاهرة : دار النهضة العربية .

٨. جمال محمد أبو الوفا وصلاح الدين محمد توفيق (١٩٩٢) : " نحو فلسفة جديدة للتعليم الأساسى فى مصر لمواجهة متغيرات القرن الحادى والعشرين " ، المؤتمر العلمى الرابع للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، القاهرة : ٣ ــ ٦ أغسطس .

٩. جـاك أتالـى (١٩٩٥) الألفـية الجديدة ـ الرابحون والخاسرون فى النظام العالمـى القـادم ، تلخـيص وتعليق المركز القومى للبحوث التربوية والتنمـية ، القاهـرة : وزارة التـربية والتعلـيم بالتعاون مع المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .

١٠. حـسين كامـل بهـاء الدين (١٩٩٧) : التعليم والمستقبل ، القاهرة : دار المعارف .

١١. ياسـر يوسـف عـبد المعطى (١٩٨٦) : " التكنولوجيا الحديثة للمعلومات وأثرها فى مجال المكتبات والمعلومات : ، مجلة رسالة المعلم ، العدد الرابع .

١٢. وهيـبة غالب فارع ومجيد على غانم (١٩٩٢) : " فلسفة التعليم الأساسى فـى المجتمع اليمنى فى مواجهة متغيرات القرن الحادى والعشرين " ، المؤتمـر العلمـى الرابع للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ، القاهرة : ٣ ـ ٦ أغسطس .

١٣. مهنـى غـنايم (١٩٩٩) : " مؤشـرات التعليم والتنمية البشرية فى الوطن العربى ـ بعض ملامح الوضع الراهن وتوقعات المستقبل " ، المؤتمر العلمـى الـسنوى الخـامس عشر لكلية التجارة ، جامعة المنصورة ، القاهرة : ٢٠ ـ ٢٢ أبريل .

١٤. محمـد راضـى (١٩٩٢) : " المياه فى العالم العربى حتى عام ٢٠٣٥ " ، مجلة الباحث العربى ، العدد (٢٨) .

١٥. محمد منصور (١٩٩٤) : " حرب المياه " دراسة فى المخاطر الإقليمية التى تهـدد المـياه العـربية " ، مؤتمر " النيل فى عيون مصر " ، جامعة أسيوط ، مركز الدراسات والبحوث البيئية ، ١٠ ـ ١٤ ديسمبر .

١٦. محمـد علـى نـصر (١٩٩٨) : " تطوير إعداد معلم العلوم للقرن الحادى والعـشرين فـى ضـوء الأهداف المستقبلية للإعداد " ، نفس المرجع السابق .

١٧. سـنية صـالح وحسن شحاتة (١٩٩٤) : " المناهج الدراسية المصرية ـ رؤيـة تـربوية مـستقبلية " ، المؤتمر القومى لتطوير مناهج التعليم الإعدادى ، وزارة التربية والتعليم ، قطاع الكتب .

١٨. سامى عدوان ، وعلى حبايب (١٩٩٥) : " الكفايات المهنية للمعلم العربى فى القرن الحادى والعشرين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فى كليات التربية " ، المؤتمر التربوى العربى ، كلية العلوم التربوية فى الجامعة الأردنية بالتعاون مع مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية ، عمان : ٢ ــ ٥ أكتوبر .

١٩. عبد الفتاح حجاج (١٩٩٦) : " بعض ملامح الثغير فى أدوار العلم العربى فى ضوء التحديات المستقبلية " ، ورقة مقدمة إلى الاجتماع الإقليمى التحضيرى للدورة الخامسة والأربعين للمؤتمر الدولى للتربية، العين، الإمارات العربية المتحدة ، ٨ ــ ١٠ أبريل .

٢٠. عبد الرازق عبد الفتاح (١٩٩٦) : " العلم والتكنولوجيا فى مصر فى القرن ٢١ " ، فى : أسامة الباز (المحرر) : مصر فى القرن ٢١ ــ الآمال والتحديات ، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر .

٢١. عباس قاسم (١٩٩٣): " الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتكية " ، المستقبل العربى ، أغسطس .

٢٢. عبد الفتاح جلال وآخرون (١٩٩٤) : " دور المدرسة الثانوية فى مواجهة مشكلة التطرف "، مجلة العلوم التربوية، المجلد الأول ، العدد الثانى .

٢٣. عبد الودود مكروم (١٩٩٩) : " نحو مهام متجددة لكليات التربية لإعداد وتدريب المعلمين فى القرن الحادى والعشرين ــ رؤية مستقبلية " ، المؤتمر السنوى السابع لكلية التربية جامعة حلوان ، " تطوير نظم إعداد المعلم العربى وتدريبه مع مطلع الألفية الثالثة " ، القاهرة .

٢٤. على أحمد مدكور (١٩٩٩) : " إعداد المعلم بكليات التربية بجامعات دول مجلس التعاون الخليجى ــ الواقع وتصور مقترح " ، المؤتمر العلمى السنوى السابع لكلية التربية جامعة حلوان ، نفس المرجع السابق .

٢٥. عبد السلام مصطفى عبد السلام (١٩٩٨) : " معايير تدريس العلوم والتطوير المهنى لمعلمى العلوم ــ رؤية مستقبلية " ، المؤتمر العلمى الثانى للجمعية المصرية للتربية العلمية ، الإسماعيلية : ٢ ــ ٥ أغسطس .

٢٦. فلاديميرس . تيكيونوف (١٩٩٦) : " ثورة المعلومات فى الجغرافيا " ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٥٠ .

٢٧. فـوزى الإبراشـى (١٩٩٠) : " قضية المياه فى مباحثات السلام " ، مجلة النهضة العمانية ، العدد ٥٩٠

٢٨. صـامويل هنتنجـتون (١٩٩٨) : صـدام الحضارات : إعادة صنع النظام العالمى (ترجمة : طلعت الشايب) ، القاهرة : سطور .

٢٩. رجب البنا (١٩٩٤) : البحث عن المستقبل ، القاهرة : المكتبة الأكاديمية .

٣٠. رمـضان عبد الحميد الطنطاوى (١٩٩٧) : " مناهج العلوم بمراحل التعليم العام وتحديات القرن الحادى والعشرين والتى يمكن لمناهج العلوم أن تعالجها ـ دراسة مستقبلية " ، مجلة كلية التربية ، جامعة الزقازيق .

ثانيا ـ المرجع الاجنبية :

31. Bogomolov, N. A. and Others (1990) ; An Expert System For The Selection of Veriants in The Thematic Content of Ecologico-geographic Maps of Distribution of Industry, Saransk, PP. 17-18 .

32. Ralf, B., (1994) : "Multimedia GIS-Definition, Requirements and Applications" , The 1994 European GIS Yearbook .

33. UMESCO (1995); World Education Report 1995. Paris, UNESCO .

34. Sikes, O.J. and Others (1993); "Key Non-Controversial Concepts of Population Education" International Review of Education, Vol. 39, No .

35. Sikes, P.J. (1993); "Reconceptualization of Population Education", Population Education in Asia and The Pacific Newsletter and forum, Vol, 38, .

36. Nziramasanga, Caiphas (1989); "Aview From Zimbabwe. Citizeship for The 21st Century : The Role of Scial Studies, Third In A Series, Social Education, Vol. 53, No.

37. Pate, Sarah S, (1996); Social Studies : Applications for A new Centry, New York, Delmer Publishers.

38. Peters, Richard O. (1991), "Teaching / Learning in 21St Century Schools : A View of Tomorrow. Social Studies", Global Harizons, The Center For Applied Ecosocial Studies, Plaistow, N.H.

39. Wilson, Robert (1994), "Social Studies Teachers And The Challenge of Future Change : A Proposal, Social Studies Review, Vol. 32, No, 3, PP. 70-73 .

obeikandl.com